



Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة

Journal of University Studies for inclusive Research

Vol.1 , Issue 12 (2021) , 2105 - 2129

USRIJ Pvt. Ltd.,

الوحدَةُ المعجميةُ بين التُّراثِ النَّحوي، واللِّسانياتِ الحَدِيثَةِ.

**How far is the Lexical unity equidistant from the grammatical
heritage and modern linguistics.**

إعداد:

د. فايز بن سعد آل لجم

وزارة التعليم، المملكة العربية السعودية

محاضر متعاون- جامعة الملك خالد.

Prepared by :

Dr. Fayez bin Saad Al Lajem

Ministry of Education, Kingdom of Saudi Arabia
Associate Lecturer - King Khalid University (KKU).

asmarifs@hotmail.com

المُلخَص:

تأتي هذه الدراسات لمحاولة الربط بين التراث النحوي العربيّ، واللسانيات الحديثة، ووضع تصور أنهما يعملان في طريق واحد، ولأجل هدف واحد، وكلاهما يبني مع الآخر، ويُعين في دراسة اللغة، ووضع قواعدها، ومن ذلك ما توصلت إليه اللسانيات الحديثة، وهو مفهوم (الوحدة المعجمية) (LEXEME) التي استخدمها (إيغور مالتشوك) في نظريته (معنى-نص)، واستطاع من خلالها الاستغناء عن مفهوم (الكلمة)، الذي ظلّ عائقاً أمام الكثير من الدراسات، التي لم يتمكن أصحابها من وضع حدود واضحة له.

وقد بينت الدراسة أن مفهوم (الوحدة المعجمية) لم يكن خافياً على النحاة القدماء، بل كان موجوداً ولو بشكل يسير، ويظهر ذلك في: (الأفعال الناقصة، وأفعال المقاربة والترجي والشروع، وما ألحقوا بها) كما هو ظاهر في: (الفروقات اللغوية، والأمثال السائرة)، وكانوا قد تناولوا ذلك بوضوح وتوسع ملحوظ.

وهذا يعني أن النحو العربيّ، واللسانيات الحديثة يسيران في مسالك متقاربة، وعلى خطوات واحدة، وما مفهوم (الوحدة المعجمية) إلا أنموذجاً لكثير من الظواهر اللغوية الكثيرة التي تدل على ذلك.

الكلمات المفتاحية: الوحدة المعجمية- التراث النحوي- اللسانيات الحديثة- إيغور مالتشوك- نظرية (معنى-نص).

The Abstract

- These studies stems from the attempt to link the Arabic grammatical heritage and modern linguistics to the envisagement of outlining that they both take the same route for one objective to the effect that both are correlated jointly and are specified in the study of language setting its rules to the inclusion of what modern linguistics has reached definitely in terms of the concept of lexical unity which was employed by Igor Malchuk used in his theory entitled (meaning-text), adding that he could be able – by means of this lexical unity- to dispense with the concept of (the word) which remained hindrance to many studies whose compilers were unable to set clear relevant constraints .
- The study unveiled that the concept of (lexical unity) was not obscure to the ancient grammarians, but rather existed, even if in a uncomplicated way as exemplified substantively in (the modal verbs, the approximating verbs, and inchoative verbs and their annexes) as was cited in : (Linguistic differences, and adages), stressing that they had tackled these facets clearly and in an expatiating way remarkably .
- This means that Arabic grammar and modern linguistics follow convergent paths on the same step and the concept of (lexical unity) is merely a model for many of the many linguistic phenomena which are demonstrative of this aspect .

Keywords:

- Lexical unit - grammatical heritage - modern linguistics - Igor Malchuk - (meaning - text) theory.

المقدمة:

جاءت هذه الدراسة من أجل البحث في مصطلح (الوحدة المعجمية) (LEXEME)، الذي استخدمته بعض النظريات في اللسانيات الغربية، والتي أوجدت بها حلاً منطقياً وواقعية لكثير من الإشكالات التي كانت تواجه دارسي اللغات من قبل، حيث تتبنى الدراسة إثبات وجود مثل هذا المصطلح في التراث النحوي العربي، والحديث حوله، والربط بين التراكيب التي تكوّن (الوحدة المعجمية)، بحيث تقف على أفعال لا تكتفي بمرفوعها، ولا تستغني عن منصوبها؛ لإعطاء معنى متكاملًا، مما يعني أن التركيب بأكمله يعطي المعنى المراد، وليست اللفظة الواحدة.

تعريف الوحدة المعجمية:

عرّف (مالتشوك) الوحدة المعجمية (العُجْمَة)⁽¹⁾ بأنها: الكلمة المتناولة في معنى وحيد مضبوط ضبطاً جيداً، ومزودة بكل المعلومات التي تميّز سلوكها في النص، وسمّاها (مورفيم)، وهي عنده أيضاً الكلمة المتناولة في معنى وحيد مضبوط ضبطاً جيداً، ومزودة بكل المعلومات التي تميّز سلوكها في النص، وسمّاها (التعبير المعجمي)؛ وعليه تكون الوحدة المعجمية عند

¹ () – العجمة هي الوحدة المعجمية، وهي من مصطلحات نظرية (معنى-نص) لمالتشوك في كتابه: (مقدمة لمعجمية الشرح والتأليفية).

(مالتشوك) إما مورفيما، وإما تعبيراً معجمياً⁽²⁾، وهي باختصار: "كلّ معنى أو استعمال مستقل من معاني المدخل المعجمي"⁽³⁾.

ويمكن تحديد الوحدة المعجمية من خلال أمور عامة تظهر في تحرير النص القاموسي باختيار حدسيّ لعجمة مفترضة، وذلك من خلال مجموعة من التوقعات السياقية لكلمة، أو أن يظهر له أن كلمة تنتمي إلى الوحدة المعجمية نفسها، بحيث يختار الجمل التي تتضمن وحدة معجمية واحدة تظهر بالمعنى نفسه، والسلوك الإعرابي نفسه، مما يتطلب صرامة في وضع المعايير المناسبة لذلك، والتمييز بين الاشتراك اللفظي، والاشتراك الدلالي، والتثبت من اعتبار الوحدة المعجمية وحدة واحدة، أو متجزئة إلى وحدتين معجميتين، وقد وضع (مالتشوك) خمسة معايير للحكم بوجود الوحدة المعجمية هي: (معايير التأويل المتعدد، معيار الفرق الدلالي المحلي/الإجمالي، معيار التعالق الملائم، معيار التعالق التمييزي، معيار الاشتقاق التمييزي)⁽⁴⁾.

تركيب الوحدة المعجمية:

تتحقق الوحدة المعجمية بشكل تألفي في لفظة واحدة، أو بشكل تحليلي في لفظتين أو أكثر، والجديد في ذلك هو تعميم هذا التصور على كلّ الوحدات المعجمية من خلال تقسيم جديد للوحدات المعجمية إلى وحدات مفردة، وتعابير معجمية⁽⁵⁾:

الشكل التحليلي	الشكل التألفي
طلب النهوض	استنهض

⁽²⁾ – يُنظر مالتشوك، مقدمة لمعجمية الشرح والتألفية، ص (114).

⁽³⁾ – المجدوب، مفهوم الوظيفة المعجمية في نظرية معنى النص، وأثرها في تعليم الألسنة، ص (208).

⁽⁴⁾ – يُنظر مالتشوك، مقدمة لمعجمية الشرح والتألفية، ص (134-122).

⁽⁵⁾ – يُنظر المجدوب، عز الدين محمد، مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، ص (291).

أدخل	جعله يدخل
أسرع الناس	أكثرهم سرعة
صلى	أدى الصلاة
أقسم	أدى القسم
عصى	أتى معصية
جدول شواهد الشكل التأليفي والشكل التحليلي للوحدة المعجمية.	

تقسيم الوحدة المعجمية:

تم تقسيم الوحدة المعجمية بالنظر إلى اللفظ المفرد، والتعبير المعجمي، وقد جاءت الأمثلة

لهما في الشواهد التالية⁽⁶⁾:

التعبير المعجمي	الشاهد	الوحدة المعجمية: (المفردة)	الشاهد
رجع بخفي حنين	رجع زيد بخفي حنين	فشل	فشل زيد
لقي مصرعه	لقي زيد مصرعه	مات	مات زيد
ضرب عنقه ضرب عنقي ضرب أعناق	ضرب زيد عنق عمر	قتل	قتل زيد عمرا
جدول شواهد تقسيم الوحدة المعجمية بالنظر إلى اللفظ المفرد، والتعبير المعجمي.			

⁽⁶⁾ - يُنظر المجدوب، عز الدين محمد، مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، ص (292).

وقد بيّن المجذوب أن لثنائية (المفردة والتعبير المعجمي) أهمية كبيرة للأسباب التالية:

"1- تخلص مفهوم الوحدة المعجمية نهائياً من الارتباط بمفهوم الكلمة، وتقطع مع التقاليد

المعجمية السائدة التي تسوّي بين الكلمة والوحدة المعجمية.

2- تسمح بتطوير البنية الداخلية للمداخل المعجمية، وإحكام تنظيمها بالتقليل من التداخل

بين وحدات معجمية متباينة تبايناً كبيراً.

3- تسمح باكتشاف البنية الفعلية للمعجم"⁽⁷⁾.

ومن خلال هذا الاستعراض الموجز لمصطلح الوحدة المعجمية، يمكن القول إن الوحدة

المعجمية جاءت حلاً لكثير من المشكلات التي تواجه المستخدمين (للکلمة)، كما أعانت في إعادة

النظر في كثير من التراكيب، والأحكام التي كانت تتفاوت فيها نظرة أهل اللغة، ويمكن أن نلمس

ذلك من خلال تطبيق (الوحدة المعجمية) على ما قرره علماء النحو العربي، وما أضافته الدراسات

اللسانية في تلك الأبواب.

⁽⁷⁾ - المجذوب، عز الدين محمد، مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، ص (292).

المبحث الأول: الوحدة المعجمية في التراث العربي:

تسعى هذه الدراسة إلى اثبات وجود (الوحدة المعجمية) في التراث النحوي العربي، وإن لم يُصرح أحد من العلماء القدامى بهذا المصطلح في دراساتهم، والهدف الذي ينشده الباحث هنا أن يربط بين ما أسماه علماء اللسانيات -وأولهم مالتشوك- الوحدة المعجمية مع التراكيب التي درسها العلماء العرب القدامى، واعتبروها تركيباً واحداً مرتبطاً، يدل بكامل تركيبه على المعنى الذي يريده المتكلم.

ومن أظهر الصور التي يمكن أن تُطبق عليها الوحدة المعجمية، وأن نجعلها نموذجاً للوحدة المعجمية، ما أسماه النحاة العرب (الأفعال الناقصة)، وهي الأفعال التي تكون فارغة دلالية فلا تستغني بمرفوعها عن منصوبها، مع تجردها من الحدث، ودلالاتها على الزمن، أو العدد، أو المظهر، ويمكن تقسيم الأبواب التي تدخل تحت هذا النوع إلى أربعة أقسام:

أولاً: الأفعال الناقصة:

سميت أفعالاً؛ لأنها تتصرف في الماضي، والمضارع، والأمر، والنهي، واسم الفاعل⁽⁸⁾، فتقول فيها: كان للماضي، يكون للمضارع، كن للأمر، لا تكن للنهي، وهو كائن لاسم الفاعل⁽⁹⁾، كما سميت ناقصة؛ لأنها لا تكتفي بمرفوعها⁽¹⁰⁾، وتحتاج إلى منصوبها، وقيل: "وأما كونها ناقصة فإن الفعل الحقيقي يدلّ على معنى وزمان، نحو قولك: ضرب، فإنه يدلّ على ما مضى من الزمان وعلى معنى الضرب، و(كان) إنما تدلّ على ما مضى من الزمان فقط، و(يكون) تدلّ على ما أنت فيه، أو على ما يأتي من الزمان، فهي تدلّ على زمان فقط، فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة"⁽¹¹⁾، وذهب المبرّد، وابن السراج، والفرسيّ، وابن جنبي، والجرجانيّ، وابن الدهان، والأستاذ أبو علي الفارسيّ، وهو ظاهر مذهب سيبويه إلى أنها لا تدلّ على الحدث، ولأنها لا تدلّ على الحدث، فإنها لا تعمل في ظرف ولا مجرور⁽¹²⁾.

وقد فطن الرّضي إلى وجود أصل وفرع في التحوّل من التمام إلى النقصان، وذلك حينما ردّ الأفعال: آل، ورجع، وحرار، وارتدّ إلى أصلها بمعنى (رجع) تامّاً، كما ردّ: استحال، وتحوّل إلى الأصل بمعنى (انتقل)، وكذلك كان أصل (صار)؛ لذلك كان الحقّ أن تستعمل تامّة⁽¹³⁾.

فيمكن القول باعتبار كلام الرّضي هنا إثارة مبكرة لقضية تعريف الوحدة المعجمية التي أشار لها مالتشوك، مع إثبات وجود فراغ دلاليّ في هذه الأفعال، مما جعلها تحتاج لمنصوبها، مثلها مثل الأفعال العماد.

⁸ () – يوجد تصحيف في هذه العبارة حيث وردت عند المؤلف "والنهي والفاعل"، وقد صحّحها الباحث (والنهي، واسم الفاعل).

⁹ () – ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ص(7/167).

¹⁰ () – ينظر أبو حيان، ارتشاف الضرب، ص (2/223)، راجع السيوطي، همع الهوامع، ص (1/368).

¹¹ () – ابن يعيش، شرح المفصل، ص (7/176).

¹² () – ينظر أبو حيان، ارتشاف الضرب، ص (2/223)، وينظر السيوطي، همع الهوامع، ص (1/368).

¹³ () – يُنظر الاسترأبادي، شرح الرّضي على الكافية، ص (5/193).

وتأتي غير مكثفة بمرفوعها؛ لأنه ليس المقصود من قولنا: (كان زيد ذاهبا، وأمسى زيد مسافرا) نسبة الفعل إلى الفاعل لا باعتبار شيء آخر كما في الفعل التَّام، بل المقصود نسبتها إلى الفاعل، باعتبار صفة اتَّصف بها، وثبتت له مقيدة بمعنى ذلك الفعل، في حين أن المقصود في الفعل التَّام هو مجرد نسبة الفعل إلى الفاعل فقط، فهذه الأفعال في هذه الحالة تستدعي صفةً وصاحبها، كما في الأفعال المتعدية، وعندما رفعت الأفعال المتعدية الفاعل، ونصبت المفعول به، صارت هذه الأفعال كذلك، ترفع المبتدأ وتنصب الخبر⁽¹⁴⁾.

وقد اقتصر سيبويه في الذكر على بعضها، ثم يفتح المجال في إمكانية وجود أفعال كثيرة سواها "وذلك قولك: كان ويكون، وصار، وما دام، وليس، وما كان نحوهنّ من الفعل مما لا يستغني عن الخبر"⁽¹⁵⁾ وهذا يدل على أن الأفعال الناقصة غير محصورة العدد، وأنها قائمة مفتوحة، وهذا يُعين في القول بوضوح فكرة (الوحدة المعجمية) عند العلماء العرب القدامى، وأن كلّ فعل يحمل صفات الأفعال الناقصة وخصائصها يمكن أن يكون منها؛ لأنه يشكل وحدة معجمية مع مشاركاته الدلالية.

ولعدم دلالتها على الحدث سُميت (أفعال عبارة)؛ لأنها "أفعال لفظية لا حقيقة؛ لأن الفعل في الحقيقة ما دلّ على حدث، والحدث الفعل الحقيقي، فكأنه سُمي باسم مدلوله، فلما كانت هذه الأشياء لا تدلّ على حدث، لم تكن أفعالا إلا من جهة اللفظ والتصرف، فلذلك قيل: أفعال عبارة"⁽¹⁶⁾، ولما دخلت الأفعال الناقصة على المبتدأ والخبر، أفادت الزمان في الخبر، وصار الخبر عوضا عن الحدث الذي فقدته، فلا تتم الفائدة بالمرفوع، بل لابد من أن يأتي بالمنصوب،

¹⁴ () - يُنظر ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ص (3/1068).

¹⁵ () - سيبويه، الكتاب لسبويه، ص (1/45).

¹⁶ () - ابن يعيش، شرح المفصل، ص (7/167).

فلما دخلت على المبتدأ والخبر أشبهت الفعل من جهة اللفظ، فرفعت المبتدأ وجوبا، ونصبت الخبر تشبيها بالفعل؛ لأن الفعل يرفع الفاعل، وينصب المفعول، لذلك قالوا: (كان زيد قائما)، و(أصبح البرد شديدا)⁽¹⁷⁾.

كما سُميت (أدوات فعلية)، وتعود هذه التسمية إلى ما قاله ابن الخشاب حول الأفعال الناقصة، حيث قال: "من الأفعال أفعال تستعمل استعمال الأدوات؛ والأدوات هي الحروف، وتختص بأحكام تنفرد بها عن جمهور الأفعال، فلا بد من تبيينها، فمن ذلك (كان وأخواتها)"⁽¹⁸⁾، وقد ذكر ذلك د. تمام حسان، فقد أشار إلى أن الأفعال الناقصة تدخل ضمن قائمة الأدوات المحوِّلة، بالإضافة إلى كاد وأخواتها "ولقد ورد في كلامنا عن الأدوات أن النواسخ جميعا أدوات، وأن بعضها محوّل عن الفعلية، وأن هذا البعض لا يزال يحتفظ بصورته بين الأفعال التامة، نحو: كان، ودام، وزال، وبرح إلى آخر ما هنالك، وأنه حين أصبح بين النواسخ زال عنه معنى الحدث، وهو سمة التمام، فاتخذ بدلا عنه في بعض الحالات معنى آخر من معاني الجهة، واكتفى في بعضه بمعنى الزمن دون غيره"⁽¹⁹⁾، وهذا يؤكد مفهوم الفراغ الدلاليّ وغياب معنى الحدث، وهو سمة الوحدات النحوية.

ثانيا: أفعال المقاربة، والترجي، والشروع:

أما عملها فهو عمل كان ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، فهي أفعال بدليل اتصال ضمائر الرفع البارزة بها، ولحاق تاء التانيث بها، ودليل عملها مجيء الخبر في بعضها مفردا منصوبا⁽²⁰⁾، وهي محمولة على باب (كان وأخواتها) في رفع الاسم ونصب الخبر، "ويجمع بينهما دخولهما

¹⁷ () - يُنظر ابن يعيش، شرح المفصل، (168-7/167).

¹⁸ () - ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد، المرتجل في شرح الجمل، ص (1/124).

¹⁹ () - حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص (128).

²⁰ () - يُنظر المرادي، شرح التسهيل، ص (327)، والسيوطي، همع الهوامع، ص (1/416).

على المبتدأ والخبر، وإفادة المعنى في الخبر، ألا ترى أن (كان) وأخواتها إنما دخلت؛ لإفادة معنى الزمان في الخبر، كما أن هذه الأفعال دخلت لإفادة معنى القرب في الخبر، فمن ذلك (عسى)، وهو فعل غير متصرف، ومعناه المقاربة على سبيل الترجي، قال سيبويه: معناه الطمع والاشفاق، أي طمع فيما يستقبل، وإشفاق ألا يكون⁽²¹⁾.

أما الرابط الثاني بين هذه الأفعال و(كان)، هو: عملهما في نصب الخبر، وتشابههما في ذلك، حيث استشهد سيبويه بقول الزبّاء: (عسى الغوير أبوسا) حيث عملت فيه (عسى) عمل (كان) بنصب الخبر، وكما في قول هدبة:

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ⁽²²⁾

فيظهر أن (عسى) رفعت المبتدأ ونصبت الخبر، كما تفعل (كان) عند دخولها على الجملة الاسمية⁽²³⁾.

ويتعيّن في خبر هذه الأفعال أن يعود منه ضمير إلى الاسم "فلا يجوز رفعه الظاهر لا أجنبيًا، ولا سببياً، فلا يقال: (طفق زيد يتحدث أخوه)، ولا (أنشأ عمرو ينشد ابنه)؛ لأنها إنما جاءت؛ لتدلّ على أن فاعلها قد بدأ في هذا الفعل، وشرع فيه، لا غيره. ويستثنى (عسى)، فإن خبرها يرفع السببي كقوله:

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده⁽²⁴⁾

²¹ () - ابن يعيش، شرح المفصل، ص (7/210).

²² () - البيت لهدبة بن الخشرم، ذكره سيبويه في الكتاب، ص (3/159)، وابن يعيش، شرح المفصل، ص (7/213، 218)، وشرح الرّضي على الكافية، ص (5/230)، والسيوطي، همع الهوامع، ص (1/417).

²³ () - يُنظر سيبويه، كتاب سيبويه، ص (159-3/158).

²⁴ () - هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه:

على رواية رفع جهده⁽²⁵⁾.

وهذا يظهر أن أفعال المقاربة من الأفعال الناقصة دلاليًا، والتي لا تكتفي بمرفوعها، ولا تستغني عن منصوبها؛ لحاجتها إليه في إتمام معناها، لتدخل في قائمة الأفعال التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، كما أن أفعال المقاربة تتقارب مع ما تناولته الدراسات الحديثة، مما أسماه الورهاني (المظهر الشرعي، والاستمراري، والنهائي)⁽²⁶⁾، وسماها مالتشوك (الأفعال المرحلية بداية، ونهاية، واستمراراً)⁽²⁷⁾.

ثالثاً - هذا وهذه:

حيث عدّ النحاة أسماء الإشارة (هذا وهذه) مما لا يستغني عن منصوبه؛ لأن فيهما معنى الفعل، مثلهما في ذلك مثل الفعل العماد، وقال بذلك الكوفيون إذا أريد بهما التقريب؛ فهما من أخوات (كان) في احتياجهما إلى اسم وخبر، نحو: (كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادماً)، فيعربون (هذا) تقريباً، و(الخليفة) اسم التقريب، و(قادماً) خبر التقريب، كما أجازوا تعريفه فتقول (القادماً)⁽²⁸⁾.

وأضافوا لذلك كل ما كان الاسم الواقع بعد أسماء الإشارة لا ثاني له في الوجود، والمقصود تفرّد الإحالة عليه، ذكر ذلك الفراء فقال: "وأما نصبهم فعل الواحد الذي لا نظير له مثل قولك: (هذه الشمس ضياءً للعباد)، و(هذا القمر نورا)، فإن القمر واحد لا نظير له، فكان أيضاً

نسبه ياقوت للبرج التيمي، ونسبه العيني والشيخ خالد الأزهرى للفرزدق وليس في ديوانه، ص (1/160)، وذكره الشنقيطي في الدرر (2/154)، ولمالك بن الربيع في ملحق ديوانه، ص (51)، وبلا نسب في أوضح المسالك، ص (1/308)، واستشهد به صاحب الهمع، في شروط الخبر (ثالثاً)، ينظر ص (1/42)

⁽²⁵⁾ - السيوطي، همع الهوامع، ص (1/420).

⁽²⁶⁾ - ينظر الورهاني، الأفعال الناقلة، ص (58 وما بعدها).

⁽²⁷⁾ - ينظر مالتشوك، مقدمة لمعجمية الشرح والتأليف، ص (282).

⁽²⁸⁾ - يُنظر المرادي، شرح التسهيل، ص (297).

عن قولك: (هذا) مستغنيا؛ ألا ترى أنك إذا قلت: (طلع القمر)، لم يذهب الوهم إلى غائب، فتحتاج أن تقول (هذا) لحضوره، فارتفع بهذا ولم يكن نعتا، ونصبت خبره للحاجة إليه⁽²⁹⁾، فالمعنى عندهم هو على الإخبار عن الخليفة بالقدوم، والشمس بالطلوع، فهي هنا لم تُشر إليهما، بل هما حاضران، وجاءت للقدوم والطلوع، كما أنهما معلومان لا يحتاجان إشارة، والمنصوب بعد اسم الإشارة يُخبرُ عن المرفوع، فلو أسقطت الإشارة لم يختل المعنى، كما لو أسقطت (كان) من: (كان زيد قائما).

وربما أن الدافع لهذا القول هو أن (هذا وهذه) توفّر فيهما معياران مهمان من معايير النقصان، الأول: أن الاسم والخبر في جملتهما يحيلان على شيء واحد، والثاني: أنهما لا يستغنيان بالمرفوع عن المنصوب، وهذا يجعل إلحاقهما بالأفعال الناقصة ممكنا.

ثم عمّموا في أفعال هذا الباب فجعلوا كلّ فعل له منصوب بعد مرفوع لا بد له منه، نحو: (قام زيدٌ كريما)، و(ذهب زيد متحدثا)، والفارق بين الخبرية والحاليّة هو التمام والنقصان، فإن جعلت الفعل تامّا فالمنصوب حالا، وإن جعلته ناقصا فالمنصوب خبرا له⁽³⁰⁾.

ومع أن (هذا وهذه) من الأسماء إلا أنها قد "تضمّنت معنى الإشارة؛ لأنها فقدت الاستقلال الإحالي للإبهام الموجود فيها بكونها من المشيرات المقاميّة، فاقتربت من معنى الأفعال... لذلك فإن فقدان الاسم هنا القوة الإحاليّة، هي ما جعلته يقترب من الفعل فيعمل في الحال، لذلك متى اكتسب الاسم تعيينا في الموضع نفسه، لم يجز أن ينتصب الحال، نحو: (زيد أخوك قائما)"⁽³¹⁾.

²⁹ () – الفراء، معاني القرآن، ص (1/13).

³⁰ () – يُنظر السيوطي، همع الهوامع، ص (1/360).

³¹ () – المجدوب، عز الدين وآخرون، إعادة تبويب أبواب النحو على ضوء معاني الكلام، ص (56، 73).

وقد علّ ابن السراج عمل (هذا وهذه)؛ بأن العامل هو معنى الفعل، وهو التنبيه، كأنك في: (هذا زيد قائما، وذاك عبد الله راكبا)، انتبه له راكبا، وإذا قلت: (ذاك زيد قائما)، فإنما ذاك للإشارة، كأنك قلت: (أشير لك إليه راكبا)، ولا يجوز أن يعمل في الحال إلا فعل أو شيء في معنى الفعل، لأنها كالمفعول فيها، واستشهد⁽³²⁾ بقوله تعالى: {هَذَا بَعْلِي شَيْخًا} (هود72)، حيث عملت (هذا) عمل الفعل بنصب كلمة (شيخا)، وهذا لا يكون إلا للأفعال دون الأسماء.

وعليه فإن النحاة يجعلون (هذا وهذه) من العاملة في الاسم بعده بالرفع على أنه اسم لها، وما يتم المعنى بالنصب ليكون خبرا لها، فتكون مثل الأفعال الناقصة التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر.

رابعا - العبارات المتكسرة (الأمثال) عند علماء العربية القدماء:

من الظواهر اللغوية التي تنبّه لها علماء العربية مبكرا الأمثال، وهي تتشابه مع الأفعال العماد في فراغها الدلالي، والدلالة على غير معناها الأصلي، كما تحتاج إلى منصوب يُعوّض ما فقده الفعل دلاليًا.

ولربما أن ما يعنينا في دراستنا من هذه الأمثال والتراكيب تلك العبارات التي تدلّ على معنى الأفعال العماد، أو تُقارب منها، مما كانت جملة فعلية، دلّ الفعل فيها على غير معناه المعجمي، أو كوّن التركيب دلالة غير التي تدلّ عليه مجموع كلماته، ومن ذلك قولهم: (نسف الجسور، بمعنى: قطع العلاقات، أو أفسدها)، و(دفن رأسه في التراب، بمعنى: هرب من مواجهة الواقع)، حيث يظهر الفراغ الدلالي في هذه الأفعال، وتحتاج لما يتمّ معناها، فلا تستغني عن منصوبها، وهذه نقطة التقاطع بينها، وبين الأفعال العماد.

³²() - يُنظر ابن السراج، الأصول، ص (1/218).

ويمكن القول بعد هذا العرض أن علماء النحو القدماء كانوا على وعي (بالوحدة المعجمية) ولو بشكل قليل، وظهر ذلك في عنايتهم بالأفعال الناقصة، والفروق اللغوية كما عند أبي هلال العسكري، وفي فقه اللغة للثعالبي، وكما في عنايتهم بالأمثال كذلك، حيث عدّوا تلك التراكيب (وحدة معجمية تركيبية) لا يستغني التركيب عن أي جزء منها؛ للدلالة على المعنى المراد، وقد تدخل تلك الوحدات المعجمية في عدد من الحقول المعجمية المختلفة.

المبحث الثاني: الوحدة المعجمية في اللسانيات الحديثة:

يُعنى هذا المبحث باستعراض نظرة اللسانيات الحديثة لمفهوم الوحدة المعجمية، والتي ترى أن الوحدة المعجمية "عماد اللسان، بل هي-في شيء من المبالغة- اللسان ذاته، ذلك أن اللسان وحدات معجمية، وقواعد تضبط طرق استعمالها، غير أن أهمية القواعد تالية لأهمية الوحدات نفسها"⁽³³⁾.

وقد انطلقت العناية بهذا النوع من التراكيب منذ بدأت مراجعة مفهوم الكلمة في نطاق تقدّم البحث في مفهوم الوحدة المعجمية، حيث كان لاختيار هذا المفهوم في نظرية (معنى-نص) لإيغور مالتشوك أهمية بالغة، فقد فتحت هذه النظرية أبواباً إضافية علمية حقيقية "فهي في ما نعلم أوفى نظرية في الكلمة وأشملها، عرضها مالتشوك في كتابه الكلمة (1993-2000) ونقدّر أنه أوضح كثيراً من القضايا التي حيرت اللسانيين منذ دي سوسير (Saussure, 1916 de)، وقد دعا التباس مفهوم الكلمة أندري مارتيني (Martinet A., 1960). إلى الدعوة إلى التخلي عنه،

³³ () - حسين، هلال، مكانة المعجمية في البحث اللساني الحديث من خلال مقدمة لمعجمية الشرح والتألفية، ص(237).

وهو ما حققه مالتشوك الذي أعاد تعريف الكلمة، ووضع جهازا مفهوميًا صريحًا، يستوعب تنوع تجليات الكلمة في كافة الألسنة البشرية، يضاها في أهميته وضع (تروباتسكوي) لنظرية الصوتم أو الفونيم، لذلك صار من الضروري تقديم نظرية الكلمة كما أعاد صياغتها مالتشوك، وأسس بها لمفهوم الوحدة المعجمية⁽³⁴⁾.

وأخذت نظرية (معنى-نص) للعالم الروسي أيغور مالتشوك أهمية كبرى واهتمت بها مراكز البحث وسخرت لها الإمكانيات المتعددة، من أجل تطوير قواعد نصية للألسن، مع بناء معاجم قابلة للحوسبة، والبرمجة الآلية حتى توسعت دراستها للألسن الفرنسية، والإنجليزية، والروسية، والأسبانية، والبرتغالية، والكورية، والذي ميّزها التخلص من مفهوم الكلمة والاعتماد على مفهوم الوحدة المعجمية، فاستوعبت أشكالًا متعددة، وعلامات مضبوطة مع إمكانية الحوسبة بعد أن كان المعجم عبارة عن مفردات ملحقة بالدراسات النحوية، وظهر في السنوات الأخيرة اهتمام بالمعجم، ومعالجات فرضيات متعددة تخصه.

وكان من أبرز سمات هذه النظرية (مفهوم الوحدات المعجمية)، حيث ركزت على مفهوم الوحدة المعجمية، وأرست نظامًا للمعجم بعد عجز اللغويين عن وضع مفهوم دقيق للكلمة؛ لأن كل المفاهيم السابقة فيها لبس وغموض، أما مالتشوك فقد تخلّى عن مفهوم الكلمة واستعاض بتشكيلها من المصطلحات والتميزات المفهومية ومنها:

أ - الكلمة - المبنى - الوحدة المعجمية: ويعتمد على ثنائية الأفراد والأصناف، أي الملموس والمجرد، فمعاني الكلمات هي وحدات عينية متحققة باللفظ (قتل - يقتل - اقتل)،

³⁴() - المدجوب، عز الدين وآخرون، الاشتقاق الدلالي في نظرية "معنى - نص"، مجلة حوليات الجامعة التونسية، العدد(58)، 2013م، ص (63).

والوحدة المعجمية هي الوحدة النظرية التي يمكن أن تكون جميع المباني صيغا لها، وهي: (قتل) وهو مقيد في الأفعال والأسماء، وغير مقيد في الحروف؛ لعدم اشتقاقها.

ب - التمييز بين الوحدة المعجمية وتصريفاتها: وفيه نجد التصريفات إما مفردة، أو مركبة، وهي التصريفات التالية للفعل (قتل) في الماضي، والمضارع، والأمر، والمبني للمعلوم، والمبني للمجهول.

ج- شكل التصريفه: المبني المفرد والمركب: وفيها نقسم بين التصريف المتحقق في لفظ مفرد، والمتحقق في لفظ مركب، وتعتمد على اللغة، كتلك التي تشمل إحالات زمنية كثيرة.

د- الشكل التأليفي للمدخل المعجمي، والشكل التحليلي: وفي الأول يتحقق في مبنى واحد، أما التحليلي فيتجلى في الدلالة، وفيه يعتبر ما يتألف من عدة تصريفات شكلا تحليلا من أشكال الوحدة المعجمية (وع) إذا (و) فقط إذا كان تصريفه سياقية من (وع) فالشكل التأليفي (استنهض)، والشكل التحليلي (طلب النهوض)، و(أقسم) أدى القسم.

هـ- التعبير المعجمي والمفردة: ومن ثمار مفهوم الشكل التحليلي استيعاب التعبيرات المعجمية التي تتألف من ألفاظ متعددة، لأنها فروع من الوحدة المعجمية، على اعتبار الكلمة مبنى واحد، وأمثلتها: (فشل، مات) وحدة معجمية، يناظرها التعبير المعجمي: (رجع بخفي حنين، ولقي مصرعه).

و- الوحدة المعجمية والعجمة: والمقصود بها التمييز بين المعاني المختلفة التي تعبر عنها وحدة معجمية محددة، وقد جعل رقما لكل معنى خاص من معانيها، فتميز بين الشكل اللغوي

والوحدة المعجمية، ثم بين تصريفه، والتصريفه مع شكل الوحدة المعجمية، ونحدد هل هو تأليفي أم تحليفي؟ ثم مدى تصرفه من عدمه؟ ثم التفريق بينها في تعريف قاموسي موحد⁽³⁵⁾.

وقد وضعت اللسانيات الحديثة جُملةً من القواعد والشروط التي يمكن من خلالها وضع

حدود بيّنة لما يكون وحدة معجمية، ومن ذلك:

- يشترط في الوحدة المعجمية لكي تكون مدخلا في القاموس ألا تنجزأ ولا تنفرع عنها معان، ولا تشاركها نصّها المعجمي وحداتٍ أخرى، وليتحقق ذلك يجب أن تتميز الوحدة المعجمية عن الوحدات التي تربطها بها علاقة (تجانس، أو اشتراك، أو إبهام، أو لبس)⁽³⁶⁾.

- يمكن أن تكون الوحدة المعجمية مدخلا مستقلا، إذا كانت وحدة واحدة مستقلة غير موزعة، كما يمكن أن تنقسم إلى وحدتين، وتتوزع على مدخلين، والذي يحكم ذلك المعايير التالية⁽³⁷⁾:

أ- معيار التأويل المختلف:

وبهذا المعيار يمكن أن نحكم على وحدة معجمية وردت في جملة ولها تأويلان مختلفان، حيث تكون في هذه الحالة وحدتين، وتكونان في مدخلين مستقلين، ومثال ذلك: (عرض عليهم ترحيلهم)، فهذه الجملة تأويلان، الأول: (الترحيل على نفقته)، والثاني: (الترحيل فقط)، وهذا يجعل الوحدة المعجمية (عرض) في مدخلين مستقلين؛ لتجاوز اللبس.

³⁵ () - يُنظر مالتشوك، مقدمة لمعجمية الشرح والتألفية، ص(36، 112-130).

³⁶ () - يُنظر حسين، هلال، مكانة المعجمية في البحث اللساني الحديث من خلال مقدمة لمعجمية الشرح والتألفية، ص(238).

³⁷ () - بتصرف من المرجع السابق، ص(238-239).

ب- معيار درجة الاختلاف الدلالي:

وهذا المعيار يُفيد في الجانب الدلالي، حيث يمكن أن نستعمل الوحدة المعجمية في موضعين، ثم يكون الاختلاف الدلالي جزئياً، وعندما نعتبر الوحدة المعجمية واحدة، وعلى ذلك تُرتب في القاموس، ومثال ذلك: (ضرب زيدا، ضرب السكّة)، أما إذا صاحب الاستعمال اختلاف شامل، فإننا نُقسّم الوحدة المعجمية إلى وحدتين، وترتبان في مدخلين مستقلين، ومثاله: (ضرب زيدا، ضرب مثلاً).

ج- معيار أبرسيان:

وفي هذا المعيار نجد أن القياس في إطار الجملة، فإذا وافقت وحدة معجمية مكونات تلك الجملة (التركيب)، فإنها لا تتجزأ، بل تعتبر وحدة معجمية واحدة، ويمكن ترتيبها في القاموس كذلك، ومثاله: (دكّت الطائرات والبوارج المرسي)، وعندما تُستعمل (دكّ) وحدتان معجميتان مع (الطائرات والبوارج).

د- معيار التعالق التمييزي:

مما يدل على أن الوحدتين المعجميتين وحدتان، اختلاف التعالق، ومثال ذلك: (قَبِلَ الإبعاد، وقَبِلَ أن يُبعد)، فإن معناهما واحد، أما (قَبِلَ الهدية، وقَبِلَ أن تُهدى له هدية)، فالمعنى فيهما مختلف، وعليه تكون (قَبِلَ) في (قَبِلَ الإبعاد)، و(قَبِلَ) في (قَبِلَ الهدية) وحدتين معجميتين.

ه- معيار الحقل المعجمي:

وفي هذا المعيار يكون الحقل المعجمي هو الدليل على اعتبار الوحدة المعجمية وحدتين، فإذا دخلت الوحدة المعجمية في حقلين معجميين مختلفين، فهذا دليل على أنهما وحدتان مستقلتان،

كما في: (رَبَّتْ أطفالا، ورَبَّتْ خنازير)، فكلّ وحدة معجمية منهما تدخل في حقل معجمي مستقل، وهذا يعني أنهما وحدتان معجميتان مستقلتان.

ومما سبق يتضح أن اللسانيات قد رسمت خطوطا واضحة بيّنة للوحدة المعجمية، كما أرست قواعد مهمة لهذا النوع من التراكيب، بل اتضحت الصورة حول الوحدة المعجمية، وأهميتها في الدراسات اللسانية، والتي كان لها أثر كبير في رفع اللبس الحاصل، وإمكانية وضع بعض هذه التراكيب في مكانها صحيح، وهذا بارز في الدراسات اللغوية المتعددة التي انطلقت من دراسة الوحدة المعجمية.

النتائج:

بعد هذا الاستعراض عن الوحدة المعجمية بين التراث النحوي العربي، واللسانيات الحديثة، يمكن أن يُلخص الباحث أبرز النتائج التي توصل لها في النقاط التالية:

1-بيّنت الدراسة أن مفهوم (الوحدة المعجمية) لم يكن خافيا على النحاة القدماء، بل كان موجودا ولو بشكل يسير، ويظهر ذلك في: (الأفعال الناقصة، وأفعال المقاربة والترجي والشروع، وما ألقوا بها) كما هي ظاهرة في: (الفروقات اللغوية، والأمثال السائرة)، وكانوا قد تناولوا ذلك بوضوح وتوسع ملحوظ.

2- ظهر أن لدى علماء العربية القدماء وعيا بمفهوم (الوحدة المعجمية)، ظهر ذلك من خلال عدد من الجوانب اللغوية التي وجدت عناية منهم، تتمثل فيما يلي:

أ- وضع الأفعال الناقصة في باب مستقل عن بقية الأفعال، ومناقشة أن تكون تلك الأفعال

الناقصة قائمة مفتوحة أم مغلقة، كما ألحقوا بها أفعال المقاربة، والترجي والشروع.

ب- نظرتهم إلى أن (هذا وهذه) وما تدخل معه في التركيب يمكن أن تلحق بـ (كان

وأخواتها)، وهذا يدل على وجود تصور للوحدة المعجمية المركبة.

ج- كانت دراسة الأمثال (العبارات المتكلسة) بمثابة نظرة واضحة على ما يدل عليه

التركيب في هذه الحالة من معنى، يخرج عن المعنى الحقيقي للفعل، والذي لا يمكن أن يُعرف

معنى ذلك التركيب دون النظر إلى التركيب كاملاً؛ لفهم المقصود، وبهذا يكون التركيب وحدة

معجمية واحدة، ويمكن أن نلمس ذلك في الفروق اللغوية التي ذكرها أبو هلال العسكري، وما

نجده عند الثعالبي في الأبواب التي استعرضها في كتابه (فقه اللغة).

3- وضعت اللسانيات الحديثة (الوحدة المعجمية) في مكانها التي تستحقه من الدراسة،

وبنت عليها الكثير من القواعد والدراسات التي أفادت الألسن في هذا الجانب، ويمكن من خلال ما

تمّ استعراضه في هذه الدراسة أن نقف على صور عناية اللسانيات الحديثة بـ (الوحدة المعجمية)

في النقاط التالية:

أ- أقامت اللسانيات الحديثة مفهوم (الوحدة المعجمية) بديلاً عن (الكلمة) التي كانت تمثل

مشكلة كبيرة في الدراسات اللغوية، وتمكن هذا المفهوم من حلّ مشكلات الحكم على الكلمة، والذي

قال بإشكاليته كثير من العلماء.

ب- ظهرت صور العناية بالوحدة المعجمية من خلال الجوانب التالية: (التمييز بين

الوحدة المعجمية وتصريفاتها- شكل التصريفه: المبني المفرد والمركب- الشكل التأليفي للمدخل

المعجمي والشكل التحليلي- التعبير المعجمي والمفردة- الوحدة المعجمية والعُجمة)، وكانت هذه

الجوانب سببا في وضع تصور كامل عن الوحدة المعجمية، خاصة ما نجده عند (مالتشوك)، في نظرية (معنى- نص).

ج - وضعت اللسانيات الحديثة عددا من المعايير التي تحدد الوحدة المعجمية، وتبين ما إذا كانت وحدة معجمية، أو وحدتين معجميتين، وهذه المعايير هي: أ- معيار التأويل المختلف- معيار درجة الاختلاف الدلالي- معيار أبرسيان- معيار التعالق التمييزي- معيار الحقل المعجمي).

وهنا يوصي الباحث بضرورة النظر إلى (الوحدة المعجمية) بمنظور أوسع، والعمل عليها دراسة وتعمقا، وفتح مغاليق الكثير من القواعد، والحدود، والدراسات التي طال فيها الاختلاف، واستمر فيها النظر طويلا، حيث وجد فيها بعض الباحثين ضالتهن، وكانت حجر الزاوية في كثير من القضايا التي ملأت كتب النحو واللغة بالصفحات، ولم تجد حلا شافيا لها.

قائمة المصادر والمراجع:

- ابن الخشاب (أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد)، المرتجل في شرح الجمل.
- ابن السراج (أبو بكر محمد) (ت316)، الأصول في النحو، تحقيق: د. عبد المحسن الفتلي، الطبعة الرابعة، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1426-2015م.
- ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي النحوي) (ت646هـ)، شرح المفصل، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، الطبعة الثانية، دار سعد الدين للطباعة والنشر، القاهرة، 1436-2015م.
- الاسترابادي (رضي الدين محمد بن الحسن النحوي) (ت686)، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق: أ.د. عبد العال سالم مكرم، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، 1421 - 2000م.

– حسان (تمام)، الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، علم الكتب، القاهرة، طبعة 1430 – 2009م.

– سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الخامسة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1430 – 2009م.

- السيوطي (جلال الدين) (ت 911)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418 – 19980م.

– الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد) (ت 207هـ)، معاني القرآن، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت، 1403-1983م.

– ما لتشوك (إيغور وأخران)، مقدمة لمعجمية الشرح والتأليفية، ترجمة: هلال بن حسين، المركز الوطني للترجمة، تونس 2010م.

-المجدوب، عز الدين محمد، مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، النشر العلمي والترجمة بجامعة القصيم، بريدة، 1440.

- المرادي (الحسن بن قاسم) (ت749هـ)، شرح التسهيل تحقيق: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، الطبعة الأولى، مكتبة الإيمان – المنصورة، 1427 – 2006م.

– ناظر الجيش (محيي الدين محمد بن يوسف بين أحمد) (ت778هـ)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (شرح التسهيل)، دراسة وتحقيق: أ.د علي محمد فاخر وآخرون، الطبعة الأولى، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 1428 – 2007م.

– الورهاني (بشير)، الأفعال الناقلة في العربية المعاصرة، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية.

المجلات والدوريات:

-حسين، هلال، مكانة المعجمية في البحث اللساني الحديث من خلال مقدمة لمعجمية الشرح والتأليفية، مجلة حوليات الجامعة التونسية، العدد (14-15)، 1999م.

– المجدوب، عز الدين وآخرون، الاشتقاق الدلالي في نظرية " معنى – نص"، مجلة حوليات الجامعة التونسية، العدد (58)، 2013م.

- المجدوب، عز الدين وآخرون، إعادة تبويب أبواب النحو على ضوء معاني الكلام، مجلة اللسانيات العربية، العدد: (3).

– المجدوب، عز الدين، مفهوم الوظيفة المعجمية في نظرية معنى نص وأثرها في تعليم الألسن، مجلة اللسانيات العربية، مجلة بحثية محكمة، تصدر من مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، العدد (2)، ذو القعدة 1426هـ، 2015م.